العمل المصرفي الإسلامي
وأثره على التغير في قيمة النقود

أ.م. د. أحمد ياسين عبد علي

الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والاقتصاد

The Islamic Banks Work and The effect of The Changing Value of money

A. Prof. Dr. Ahmed Yassen Abd

Iraqia University

College of Administration And Economics

Abstract:
Islamic banking have become an urgent need in the banking market to provide such banking services and facilities to customers, and characterized by Islamic banks Pfla and approach as adopted in all its dealings on the norms of Islamic Sharia reverse commercial banks that depend on interest rates and in view of the successor dealing benefit from economic problems the Islamic banks It is a successful alternative to commercial banks, and paper discusses the effect of Islamic banking on a change in the value of money

الملخص

أصبحت المصارف الإسلامية ضرورة ملحة في سوق العمل المصرفي لما تقدم هذه المصارف من خدمات وتسهيلات الى الزبائن، وتميزت المصارف الإسلامية بفكرها ومنهجها اذ اعتمدت في كافة تعاملاتها على ضوابط الشريعة الإسلامية عكس المصارف التجارية التي تعتمد على اسعار الفائدة ونظراً لما يخلفه التعامل بالفائدة من مشاكلات اقتصادية فإن المصارف الإسلامية تعد البديل الناجح عن المصارف التجارية والبحث يناقش تأثير العمل المصرفي الإسلامي على التغير في قيمة النقود.

المقدمة:

تمثل التقلبات الاقتصادية التي تعاني منها الانظمة الاقتصادية واحدة من اهم المشاكل التي تواجهها هذه الانظمة في الوقت الذي اصبح فيه العمل المصرفي ضروري في النشاط الاقتصادي وفي ضوء متطلبات العصر والتطور المالي والمصرفي اصبحت المصارف الاسلامية ضرورة حتمية للمجتمعات التي ترفض التعامل بالفائدة كما مثلت هذه المصارف حقيقة فعلية في الاسواق العالمية للمال والاعمال لها فكرها ومنهجها وصيغتها وتعاملاتها، وان نجاحها صار ملحوظاً في نمو وتنويع حجم اعمالها المصرفية المستمدة الى احكام الشريعة الاسلامية. كما تعد مشكلة التغير في قيمة النقود من اكثر المشاكل الاقتصادية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي لا سيما انها تؤثر على الافراد سواء كان منتجين او مستهلكين بشكل سلبي، ولعل من اهم اسباب التغير في قيمة النقود هو زيادة الكمية المتداولة من النقد في السوق والتي يكون المصارف التجارية فيها دور مهم من خلال الانشطة المصرفية التي تقوم بها والمرتكزة

على معدلات الفائدة سواء كانت في الاقراض ام في الاستثمارات الاخرى، فكان موضوع البحث هو دراسة تأثير العمل المصرفي الاسلامي على التغيير في قيمة النقود لما لهذا العمل من اهمية كبديل عن المصارف التجارية.

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث في كيفية الحفاظ على قيمة النقود مع وجود عمل مصرفي يلبي حاجة الافراد والمجتمع.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان المصارف الاسلامية لا تؤثر على قيمة النقود بشكل سلبي وان نشاطها يحافظ نوع ما على استقرار قيمة النقود.

اهمية البحث:

تتميز اهمية البحث فيما يلي:

- ايضاح تأثير المصارف التجارية على عرض النقود.
- اثر الفائدة السلبي على النشاط الاقتصادي.
- ايضاح اهمية العمل المصرفي الاسلامي وفاعليته الاقتصادية.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق ما يلي.

- صيغ الاستثمار الاسلامية لا تؤثر على قيمة النقود.
- اعتماد نظام المشاركة والمضاربة يزيد من حجم التعامل مع المصارف الاسلامية.

هيكلية البحث:

تنقسم هيكلية البحث الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول/ مفهوم المصارف الاسلامية واهدافها.

المبحث الثاني/ قيمة النقود.

المبحث الثالث/ العمل المصرفي الاسلامي وأثره على التغير في قيمة النقود.

الخاتمة.

المصادر.

المبحث الاول
مفهوم المصارف الاسلامية

تمثل المصارف الاسلامية جزءاً مهماً من النظام الاقتصادي الاسلامي وذلك لأنها تستمر في عملها من معالم هذا النظام الذي ترتبط به وان هنالك علاقة قائمة على ارتباط متبادل بين المصارف الاسلامية وفلسفة وعقيدة النظام الاقتصادي الاسلامي.

ومن ذلك نستطيع ان نحدد مفهوم المصارف الاسلامية بأنها مؤسسات مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف الى تحقيق وضع عام للمجتمع الاسلامي القائم على اسس اخلاقية وانسانية واقتصادية واجتماعية[١].

فالإطار الفلسفي الذي تقوم عليه المصارف التجارية يختلف اساساً الاطار الذي تقوم عملية المصارف الاسلامية، ذلك انها تعد مؤسسات ربحية هدفها تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح بغض النظر عن طبيعة المشروعات التي تمولها، اذ لاشك ان هذه المصارف دور مهم في تحويل المشروعات كونها تقوم بعملية تجميع رؤوس الاموال الموجودة لدى الافراد بصفة استخدامها في تمويل مشروعات مستخدمة بذلك اسعار الفائدة كأداة لتحفيز الافراد على ايداع اموالهم لدى هذه المصارف. فبعض الاقتصاديين يعد سعر الفائدة بأنها الجهاز العصبي للنظام المصرفي الحديث وهو اداة اساسية لإدارة النظام النقدي وهو المعيار الذي يضمن انتقاء اكفأ المشروعات[٢].

الا ان الواقع العملي اثبت فشل ذلك فالكثير من الازمات التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي كان سببها الاساسي هو التعامل بالفائدة. مما يتطلب الامر ايجاد مصارف بديلة عن تلك التي تعمل بالفائدة فكانت المصارف الاسلامية هي الحل فهي تقوم باستثمار الاموال باستخدام صيغ تتلائم مع ضوابط الشريعة الاسلامية وتنسجم مع مقاصده ويسد حاجات الافراد.

ومما تقدم يمكن ان نحدد اوجه الاختلاف في الية العمل بين المصارف الاسلامية والتجارية وفق الاطار الفلسفي لها بالاتي:

أ. ان المصارف الإسلامية تزاول نشاطها ضمن اطار الشريعة الاسلامية.
ب. ان التنمية من وجه نظر المصارف الاسلامية ليست مادية بحته وانما روحية واخلاقية.
ت. التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما يجعل لها ابعاداً اكثر من المصارف التجارية.
ث. ان اعتمادها على صيغ التمويل بالمشاركة يجعلها ؟ عن فرص اكبر للتنمية.

ج. تحقق هذه المصارف التكافل الاجتماعي من خلال العدالة في توزيع الثروات[٣].

ومن هذا المنطلق فإن المصارف الاسلامية لا تهدف الى تحقيق الربح بالدرجة الاساس بقدر ما تسعى الى تكوين اهدافاً اخرى دينية واجتماعية واخلاقية فالأولى انها تعمل بعيداً عن الفائدة المحرمة شرعاً والثانية انها تهدف الى توزيع عادل للثروات يقلل من الفارق الطبقي بين الافراد من خلال اتاحة اكبر قدر ممكن من الفرص الاستثمارية التي تسمح للجميع بالمشاركة فيها والثالثة ان عملية التمويل تقتصر على المشروعات التي تعمل ضمن اطار الشريعة الاسلامية مما يعني استبعاد ما هو محرم من دائرة التعامل والانتاج، وإذا نظرنا الى اهمية المصارف في الحياة الاقتصادية فهي تأتي بالدرجة الاساس من كونها قادرة على تجميع رؤوس الاموال التجارية من خلال الفائدة ولذلك تتركز اهم نشاطات هذه المصارف على منح القروض الفائدة، ومن خلال تحدد علاقة البنك مع المودع وعلاقته مع المستثمر فهي علاقة وسيط مالي بين وحدات العجز ووحدات الفائض. فالمصارف التجارية تتعامل مع النقود على انها سلعة إضافة الى الوظائف الاخرى اما وظيفتها في المصارف الاسلامية فهي ليست سلعة انما هي وسيلة للتبادل ومخزناً للقيمة وليست لها قيمة زمنية الا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها الشرعية على اعتبار ان النقود لاتلد نقودا وانما تنمو بفعل الاستثمار والمشاركة في تحمل المخاطر من ربح وخسارة[٤].

اهداف المصارف الإسلامية:

دعت حاجة المجتمع الاسلامي الى ايجاد صيغ للتعاملات المصرفية والاستثمارية لا تستخدم فيها الفائدة، وتلبية ذلك تم عن طريق المصارف الاسلامية التي تهدف من خلال نشاطها في تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية تحقيق مقاصد الشريعة الضرورية في حفظ المال عن طريق تشغيله واستثماره وفق احكام الشريعة الاسلامية ويمكن تحديد اهم الاهداف التي تحققها المصارف الاسلامية او تطمح اليها بما يلي:

١. الاهداف المالية:

ان المصارف الاسلامية هي مؤسسات وساطة مالية تهدف الى استثمار الاموال وعدم تعطيلها وان يكون ذلك منسجماً مع ضوابط الشريعة الاسلامية، وتمثل الاهداف المالية اساساً لتقويم مدى نجاحها في اداء ودورها الفعال في الاستثمار وتتلخص الاهداف المالية بما يأتي:

أ. جذب الودائع وتنميتها[٥]: تعمل المصارف الاسلامية على جذب الودائع لدى الزبائن واستثماره في صيغ شرعية تعتمد اساس الربح بعيداً عن الفائدة، لا سيما ان الودائع تمثل جزءاً مهماً من مصادر الاموال لدى المصارف الاسلامية سواء كانت جارية او توفير استثمارية فالهدف من ايجاد الصيغ الاستثمارية جذب الموارد المعطلة لدى الافراد لغرض استثمارها في هذه المصارف لتحقيق عائد للأفراد تمثيل في نسبة الارباح التي سيحصل عليها المودعون.

ب. استثمار الاموال وتشغيلها[٦]: يعد استثمار الاموال الركيزة الاساسية في المصارف الاسلامية بل انها تعد مصارف استثمارية، ولأجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلابد من توفير الاموال اللازمة لهذه المشاريع ولا يتم ذلك الا من خلال استثمار الاموال المتوفرة لدى المصارف الاسلامية وهذا ما تطلب من المصارف الاسلامية ان توجد صيغ للاستثمار قائمة على اساس المشاركة او الربح.

ت. تحقيق الارباح[٧]: ان دليل الربح في العمل المصرفي الاسلامي هو تحقيق عوائد وارباح تدفع للمساهمين والمودعين لقاء مشاركة اموالهم في العمليات الاستثمارية فإضافة الى الابعاد الدينية الاخلاقية التي تطمع اليها المصارف الاسلامية فهي ايضاً تسعى الى تحقيق ارباح.

٢. اهداف خاصة بالمتعاملين:

تتلخص اهم الاهداف التي يسعى المصرف الاسلامي مع تحقيقها مع المتعاملين معه بالاتي:

أ. تقديم الخدمات المصرفية: لاشك ان جودة الخدمة المصرفية التي يقدمها المصرف الاسلامي الى زبائنه تعد عامل جذب مهم لهم وتعكس ثروة هذه المصارف على المنافسة في سوق العمل المصرفي، وان زيادة الخدمات المصرفية المتميزة المنسجمة مع ضوابط الشريعة دليل نجاح ادارة المصرف الاسلامي.

ب. التمويل اللازم للاستثمار[٨]:ان اقامة المشاريع التنموية وتحقيق الارباح يتطلب استثمار الاموال المودعة لدى المصارف الاسلامية باستخدام افضل الصيغ الاستثمارية وتوفير الفرص الاستثمارية للمستثمرين عن طريق استثمار هذه الاموال من خلال شركات متخصصة او القيام باستثمارها مباشرة في الاسواق المحلية والدولية.

ت. توفير الامان للمودعين: من اهم عوامل الديمومة في السوق العمل المصرفي هو الحفاظ على ثقة المودعين وتحقيق الارباح، فالأولى يتطلب توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة

طلبات السحب من الودائع للعملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة الى تسييل اصول ثابتة والثانية تتطلب استثمار اكبر قدر ممكن من السيولة النقدية ولا يمكن للصرف يقض احد هذين العاملين على الاخر الامر الذي يتطلب من ادارة المصرف ان توازن يستهن للبقاء في سوق العمل المصرفي.

٣. الاهداف الداخلية:

ان تحقيق الاهداف المالية يتطلب من المصارف الاسلامية ان توفير البيئة اللازمة لنجاح ادائها والتي تخص عملها داخل المصرف مع الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف الاتية التي تتعلق بعملها داخل المصرف ومنها:

١. تنمية الموارد البشرية: تعد الكفاءة والخبرة التي يجب ان يمتلكها العاملين في المصارف الاسلامية احد اسباب نجاح المصارف الاسلامية واستثمار الاموال وفق افضل السبل التي تحقق الارباح، وهذا لا يأتي من خلال العمل على تنمية مهارات العاملين عن طريق التدريب.
٢. تحقيق معدل نمو: لابد للمصارف من ان تضع في اعتبارها تحقيق معدلات نمو تساعدها على الاستمرار في العمل المصرفي وهذا لا يتم الا من خلال الاستثمار الامثل للأموال.
٣. الانتشار الجغرافي[٩] حتى تستطيع المصارف الاسلامية تحقيق اهدافها لا بد لها من الانتشار بحيث تغطي اكبر قدر من المجتمع وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في اقرب الاماكن لهم.
١. خدمات اجتماعية: يعمل النظام المصرفي الاسلامي على تقديم الخدمات الهادفة لأحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على اساس المنفعة المشتركة، وعلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل وذلك بربط القيم التبادلية للسلع والخدمات واعتبار النقود وسيلة دفع للسلعة، يتحمل المخاطرة في الاستثمار من قبل صاحب المال مقابل مخاطرة العامل بأجره من الانتاج وبالتالي يتحقق المساواة بين الذي يملك ولا يعمل والذي يعمل ولا يملك.

وتحقق المصارف الاسلامية اهدافها الاجتماعية والتنموية من خلال الموازنة بين الربحية المالية والعائد الاجتماعي مثل انشاء المستشفيات لتقديم خدماتها للفقراء كما تتميز المصارف الاسلامية بتقديم مجموعة من الانشطة الاجتماعية لا تقدمها المصارف التقليدية وهي:

أ. نشاط القرض الحسن.

ب. نشاط صندوق الزكاة.

٤. **اهداف ابتكارية:** تهياة وابتكار وسائل جديدة تعمل على اجتذاب العملاء وتقوية التصاقهم به حين تشتد المنافسة بين المصارف في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء سواء اصحاب الودائع؛ الاستثمارية، الجارية او المستثمرين. وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة الى تحسين مستوى اداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم، وحتى تستطيع الاسلامية ان تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية وتؤمن لأنشطتها الاستمرارية في السوق لابد لها من مواكبة التطور في الخدمات المصرفية وذلك عن طريق ما يلي:

أ. **ابتكار صيغ للتمويل:** حتى يستطيع المصرف الاسلامي مواجهة المنافسة من جانب المصارف التقليدية في اجتذاب المستثمرين لابد ان يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة ولذلك يجب على المصرف ان يسعى لأجاد الصيغ الاستثمارية الاسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.

ب. **ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:** يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي، وعلى المصرف الاسلامي ان يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية، ويجب على المصرف الاسلامي الا يختصر نشاطه على ذلك، بل يحب عليه ان يكون بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف احكام الشريعة الاسلامية.

اوجه الاختلاف بين المصارف الاسلامية والتقليدية:

١. الوساطة المالية تكون على اساس الربح والخسارة لا على اساس الاقراض بفائدة.
٢. يحتل الاستثمار الجزء الاكبر من المعاملات في المصارف الاسلامية كالمشاركة والمراجعة بينما يمثل الاقراض الاهمية (العمل الاساس) في المصارف التقليدية.
٣. وجود الرقابة الشرعية على المعاملات المصرفي في المصارف الاسلامية.
٤. امتلاك الاصول الثابتة والمنقولة في المصارف الاسلامية بعكس المصرف التقليدي الذي يمنع ذلك خوفاً من تحييد الاموال.
٥. تتعامل المصارف الاسلامية بالسلع لا بالنقود، وتستخدم النقود كوسيط للصرف من اجل شراء السلع لأغراض الاجارة او البيع وبالتالي كسب الدخل او الربح بعكس المصارف التقليدية التي تعتمد على الفائدة[١٠].

المبحث الثاني
قيمة النقود

تشكل النقود حجر الزاوية في الحياة الاقتصادية، اذ بدونها لا تستطيع الانظمة الاقتصادية ان تعمل وتحقق اهدافها، لذلك جميع تعريفات الاقتصاديين للنقود تجمع على صفه اساسية لها وهي القبول العام لذلك عرفت بانها اي شيء شاع استعماله وتم قبوله عموماً كوسيلة مبادلة او اداة تقيم[١١]. وبالاستثناء الى هذا التعريف فإن النقود تقوم بعدة وظائف اهمها:

١. مقياس للقيم.

٢. وسيط التبادل.

٣. اداة للادخار والدفع الاجل[١٢].

وتتخذ النقود انواعاً متعددة منها النقود السلعية والنقود والورقية والنقود الائتمانية وغيرها. فالوظائف المشار اليها تؤديها النقود في الظروف الطبيعية والاعتيادية بصورة محايدة وهي لا تقف عند هذا الحد وانم تودي وظائف اخرى ذات تأثير على النظام الاقتصادي وذلك عن طريق الاثر الذي تتركه في مستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي[١٣] ان هذا التأثير في النشاط الاقتصادي يتوقف بالدرجة الاساس على ثبات قيمة النقود في المقصود بقيمة النقود هو القوة الشرائية لوحة النقد اي مدى الهيمنة والسلطان لوحدة النقد في المبادلات على مختلف السلع والخدمات [١٤]. ووفق التعريف اعلاه فأن العلاقة بين قيمة النقد بأسعار السلع والخدمات هي علاقة عكسية فارتفاع اسعار الخدمات والسلع يؤدي الى تدهور قيمة النقود المتداولة والعكس صحيح. ويفرق عليهم الاقتصاد الحديث بين نوعين من انواع القيمة:-

١. **القيمة الاستعمالية:** وهي تعني مبلغ النفع الذي يخصصه الشيء عند استخدامه او استعماله.
٢. **القيمة التبادلية:** وتعني قيمة الشيء عند مبادلته بالأشياء الاخرى.

فقيمة النقود لا تكمن في مقدرتها على اشباع حاجات الانسان ولكن في قوتها الشرائية كما يعني ان قيمة النقود مشتقة من قدرتها التبادلية بسائر السلع والخدمات.

ان اطلاق لفظ قيمة النقود يحتمل عدة معاني اهمها:

١. قيمة وحدة النقد الشرائية بالنسبة للذهب وهو ما يعبر عنه بالقيمة الاسمية للنقود.
٢. القيمة الخارجية للنقود، اي قيمة وحدة النقد لبلد ما مقدرة بوحدات من نقد اجنبي.
٣. قيمة النقود الشرائية تجاه سائر السلع والخدمات وهي ما تعرف بالقيمة الحقيقية للنقود [١٥] فارتباط قيمة النقود او قوتها الشرائية بأسعار السلع والخدمات في فترة زمنية يؤكد ان النقود لا تطلب لذاتها وانما تطلب لا شباع حاجات استهلاكية وكذلك انتاجية [١٦] فاذا كانت قيمة النقود

١

المستوى العام للأسعار

فالواضح من تعريف القيمة الشرائية للنقد ان هناك عاملين مهمين يحددان هذه القيمة عن طريق المستوى العام للأسعار هما:

١. مجموع قيمة السلع والخدمات المتوفرة في السوق.
٢. كمية النقد المتوفر والفعال في السوق [١٧].

فالأول يمثل التيار المادي والثاني يمثل التيار النقدي الذي يعني مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافاً اليها الائتمان لأنه يؤثر على الاسعار كتأثير النقود وان توافق وتناسب هذين التيارين يقضي الى حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي في المجتمع، اما عندما يفوق احد التيارين الاخر فسيحصل الاختلال الاقتصادي يتعكس ذلك على الاسعار وهذا التغير في الاسعار سينعكس بدوره على قيمة النقود المتداولة في المجتمع فعندما تزيد كمية النقود عن المحمية السلع والخدمات فأن ذلك سيؤدي الى زيادة الانفاق النقدي على الكمية المتاحة من السلع والخدمات والتي لا تعادل كميتها مستوى الطلب عليها فيدفع ضغط الطلب على العرض الى ارتفاع الاسعار فتنخفض قيمة العملة المتداولة[١٨]. وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان اسباب التغير في قيمة النقود الناشئة عن التقلبات في المستوى العام للأسعار انما تعود بصفة اساسية الى وجود اختلال نسبي في درجة التناسب بين كمية النقد وحجم السلع والخدمات مع الاخذ بنظر الاعتبار، سرعة تداول النقود فكل ما يؤدي الى تخفيض سرعة تداول النقود يؤدي الى تخفيض التيار النقدي كتوقعات الافراد بارتفاع الأسعار

أو انخفاضها[١٩] ففي ظل الانظمة الاقتصادية التي تتعامل بالفائدة هناك ثلاثة اسباب جوهرية تزيد من حدة الاختلال بين كمية النقد وحجم السلع هي:

١. الاعتماد على الفائدة كوسيلة للتمويل.
٢. بروز الاحتكار في النشاط الاقتصادي الذي يؤثر تأثيرا واضحاً على الاسعار.
٣. انحراف هيكل الطلب بسبب انماط الانتاج والاستهلاك الترفي[٢٠].

ان ثبات قيمة النقد له اهمية اقتصادية كبيرة فأي تغير في قيمة النقود سيحد من امكانية تحقيق الاهداف الاقتصادية بصورة مرضية، فالتغلب في المستوى العام للأسعار يترك نتائج سيئة على الاقتصاد تتمثل بالاتي:

أ. التأثير الكبير في هيكل الاسعار بالنسبة للسلع والخدمات وبالتالي في توزيع النقد القومي.
ب. ان التغير في الاسعار لا يحدث بنفس النسبة لجميع الاشخاص.
ت. التأثير على القيمة الحقيقية للديون وبالتالي التأثير على كلفة تمويل المشاريع الانتاجية [٢١] وهنا تبرز الغاية من استخدام ادوات السياسة النقدية من قبل البنك المركزي التي يكون المقصود منها مراقبة الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية هدفها الحفاظ على المستوى العام للأسعار واستقراره لأنه يجعل النظام الاقتصادي يعمل بسلامة ويحقق الرفاهية الاقتصادية. فاستقرار قيمة النقود في النظام النقدي الاسلامي تظهر من خلال تحريمه الربا فالأصول الربوية لا تتوافر الاطلاق في الاقتصاد الاسلامي فيبقى لحائز الاموال السائلة بين ان يحتمل انماط فيحتفظ بالنقد او يقوم بمخاطرة محسوبة ويستثمرها في اصول مشاركة في الربح والخسارة لاكتساب عائد ما على الاقل. كما تعترض توافر فرص الاستثمار القصيرة الاجل والطويلة الاجل بدرجات مخاطرة متقارنة لكافة المستثمرين [٢٢].

العوامل المؤثرة على تغير قيمة النقود:

١. التعامل بالفائدة في معظم عمليات النشاط الاقتصادي فعند ارتفاع اسعار الفائدة تزيد المصارف من التوسع في الائتمان فيزداد العرض الكلي للنقود بمعدلات سريعة[٢٣].
٢. التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف التجارية اذ ان تسهيل فتح الاعتمادات للمنتجين يؤدي الى تزويد الاسواق بمبالغ نقدية كبيرة [٢٤].

٣. زيادة اصدار اوراق البنكنوت وتخفيض سعر العملة الوطنية.
٤. التمويل بالحجز الذي تستخدمه الدولة بالتوسعة في اصدارها النقدي لسد عجز ميزانيتها.
٥. السيطرة الاحتكارية على الاسواق والمنتجات تؤثر في رفع المستوى العام للأسعار[٢٥].

المبحث الثالث
العمل المصرفي الإسلامي واثره على التغير في قيمة النقود

مما لاشك فيه ان المصارف التجارية هي مؤسسات ربحية تتكون مصادر اموالها رأس المال الذي يقدمه المساهمون وودائع الافراد الذين يقومون بإيداعها لدى هذه المصارف واذا ما نظرنا الى الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية فهي تنحصر بالاتي:

١. قبول الودائع من الافراد.
٢. منح الائتمان الى الاقراض.
٣. خصم الاوراق التجارية.[٢٦] فهي اذن اقبل الودائع التي تشكل قيمة كبيرة من مصادر اموالها وبطبيعة الحال فإن الودائع التي تتعامل بها المصارف التجارية ثلاث انواع:
   أ. ودائع جارية.
   ب. ودائع ثابتة.
   ت. ودائع توفير.

فالأولى يقوم الزبون بإيداع مبلغ من النقود في المصرف على ان يحق له سحب في أي وقت من المصرف دون اشعاره. والثانية لا يمكن سحبها الا في موعدها المحدد وتستحق الفائدة. اما الثالثة فهي يستحق عليها فائدة ويمكن سحبها في أي وقت شاء، اما المصارف الاسلامية فهي تشترك مع المصارف التجارية في قبولها للودائع ولكنها تختلف في معه في تقسيمها فالودائع التي تقبلها المصارف الاسلامية تنقسم الى:-

١. ودائع جارية، يستطيع الزبون سحبها في أي وقت ولا تحصل على ارباح من جراء استثمار المصرف لها.
٢. ودائع توفير: لا تستحق ارباحاً من المصرف.
٣. حسابات الاستثمار: وهذه تشترك في استثمارات المصرف وتشارك معه في الربح والخسارة، فآلية العمل المصرفي الاسلامي يظهر اختلافها الواضح مع المصارف التجارية في تقسيمها للودائع.

الاهمية الاقتصادية للودائع: يمكن تحديد الاهمية الاقتصادية للودائع المصرفية بالنقاط الاتية [٢٧]:

١. ان الودائع المصرفية تعد وسيلة هامة من وسائل الدفع لما تحيط به من الضمانات القوية المنشقة من عنصر الثقة في المصارف.
٢. ان الودائع المصرفية اموالاً معطلة وعند ايداعها في البنك اصبح لها مجال للاستثمار وبإمكانها ان تساهم في انعاش الاقتصاد.
٣. ان الودائع المصرفية تمنح المصرف القدرة على خلق الائتمان بدرجة اكبر من كمية تلك الودائع.

خلق النقود او الودائع:

لا يقتصر عمل المصارف التجارية على الوساطة المالية بين المدخرين و المستقرضين بل يتعدى ذلك الى كونها مصارف تخلق النقود او تزيدها وان ذلك يعاني من تمتع المصارف التجارية بخاصيتين مهمتين:-

الاولى:- تتعلق بعمله كونه يعتمد على النقد كمادة اولية كذلك فإن معظم خدماته التي يقدمها هي النقود والاموال بإشكال مختلفة.

الثانية:- انه يعمل بأموال الغير فهو يعتمد على الودائع وهذه تسمح للمصارف بالتصرف بها طالما انها مودعة الية وهذا ما اوجد عملية خلق النقود او الودائع او اشتقاق ودائع جديدة [٢٨].

وتتم عملية خلق الودائع من خلال الأنشطة التي يقوم بها المصرف سواء كانت عملية الاقراض للوحدات الاقتصادية او من خلال استثماره للأموال كونه مؤسسة تهدف الى تحقيق الارباح، ولأجل ذلك فإن المصرف سيشرع في استخدام كل الاموال الفائضة عن الاحتياطات في الاقراض او شراء الاوراق المالية او الاستثمار في

موجودات مالية متنوعة نظير الفائدة، ان عملية خلق الودائع لا يتم الا بتوافر شروط اساسية مكنت المصارف من اجراء هذه العملية تتلخص بالاتي:-

١. ثقة المودعين بالمصارف التجارية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التمثيلية برد ودائعهم عند الطلب او عندما يحين موعد الاسترداد ومما يشجع على الايداع في المصارف.
٢. ان وجود هذه الثقة يجعل المودعين لا يقدمون على سحب ودائع الا عند الضرورة.
٣. نضوج الوعي المصرفي لدى الافراد يزيد من اعتمادهم على التعامل بالشيكات لتسوية التزاماتهم وهذا بدوره يزيد من حجم الودائع.
٤. اثبت الواقع العملي للمصارف ان عمليات السحب للمودعين تقترب من الايداعات الجديدة وهذا قدراً من الارصدة النقدية يمكن استثمارها[٢٩].

ان توافر هذه الشروط لا يعني ان المصارف التجارية لها القدرة المطلقة على خلق الودائع وانما يتوقف ذلك على مجموعة من العوامل اهما:

١. مقدار الوديعة الاولية فكلما زادت الوديعة الاولية زادت قدرة المصرف على الاقراض والاستثمار.
٢. نسبة الاحتياطي القانوني اتجاه الودائع لا سيما انها تمثل احد اهم الادوات التي يستخدمها البنك المركزي في سياسته النقدية للتأثير على حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف وبالتاي على كمية النقد المعروض.
٣. مدى تفضيل الافراد للاحتفاظ بالودائع الجارية وكلما زادت الودائع الجارية زادت القدرة على خلق النقود.
٤. نسبة التسرب من الاموال المقترضة.
٥. رغبة المصارف في توظيف الاموال الفائضة في الاقراض والاستثمار[٣٠].

ان امكانية المصرف وقدرته على اشتقاق الودائع يمكن التوصل اليها من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{الودائع المشتقة} = \frac{\text{الوديعة الاولية}}{\text{قيمة الاحتياطي القانوني}}$$

فلو فرضنا ان شخصاً اودع مبلغ مقداره ١٠٠٠ دينار في مصرف وكانت نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي هي ٢٠% فأن قدرة المصرف على خلق الودائع باستخدام المعادلة السابقة تكون كالاتي:

$$\text{الودائع المشتقة} = \frac{١٠٠٠}{\%٢٠} = ٥٠٠٠ \text{ دينار}$$

أي ان بإمكان المصرف ان يشتق ٥ اضعاف مبلغ الوديعة الاولية[٣١].

ومن هنا يتضح ان خلق النقود من قبل البنوك التجارية يمثل جزءً مهماً وكبيراً من عرض النقود وان هذا الدور الرئيسي في تغير عرض النقود من خلال القدرة على خلق الودائع لا يمد من ذلك الا البنك المركزي بأدوات السياسة النقدية.

ان ما سيق الاشارة اليه يبين امكانية المصارف التجارية على التأثير في زيادة المعروض النقدي وبالتالي التأثير في قيمة النقود ويتجلى بوضوح العلاقة العكسية بين كمية النقود المتداولة وقيمتها فإذا كانت المصارف التجارية تؤثر تأثيراً سلبياً على قيمة النقود من خلال عمليات الائتمان التي تؤدي الى زيادة في عرض النقد فهل للمصارف الاسلامية لها نفس التأثير ام لا.

وللإجابة عن ذلك لابد من الاشارة اولاً الى الاختلاف الجوهري في الية العمل بين المصارف الاسلامية والمصارف التجارية فالأولى تعتمد على الفائدة والثانية لا تعتمد على سعر الفائدة وتتعامل به.

ولا يخفى ان الاقتصاديين يجمعون على ان سعر الفائدة له تأثير في احداث التقلبات الاقتصادية ومنها التغير بالمستوى العام بالأسعار الذي يرتبط بعلاقة طردية مع كمية النقد المعروض فتأثير سعر الفائدة يؤثر في توقعات المستثمرين نحو زيادة الاستثمار او خفضه ويؤثر ايضاً في سلوك المستهلكين[٣٢]، فاستخدام الدولة لأدوات السياسة النقدية الغاية منه هو السيطرة على الكتلة النقدية التي تقود الى الانتاج الحقيقي في الفعالية الاقتصادية.

فطبيعة العمل في المصارف التجارية القائمة على الاقراض والاقتراض المعتمدة على الفائدة تولد علاقة منفعلة بين المقرض والمقترض فالمقرض يقدم رأس المال لقاء عائد ثابت من دون المشاركة في المخاطرة واختيار نوع النشاط فالنشاط

المصرفي يحاط بنسبة عالية من المخاطرة يتحملها طرف واحد. ان تحريم القرض اسلوب الاستثمار واتاحته بوسائل محددة بعيدة عن الاقراض في تعاملات المصارف الاسلامية لن يؤدي ذلك الى زيادة المعروض النقدي لعدم الوجود والالية التي تصنع توليد النقود(٣٣).

فالمصارف الاسلامية لا تستطيع ان تقوم لتوليد الودائع لعدة اسباب:

١. انها لا تعطي سحباً على المكشوف كما في المصارف التجارية.
٢. ان حسابات الاستثمار في المصارف الاسلامية تختلف عن حسابات التوفير او لأجل في المصارف التجارية كونها غير مضمونه لأنها تشارك في الربح والخسارة. لان الودائع الجارية تزيد من مقدرة المصرف على التوسع النقدي بينما الودائع الاستثمارية تخفض من هذا التوسع لأنها لا تعتبر ضمن وسائل الدفع ويتم استثمار الاموال في اوجه محددة وبالتالي فان قدرتها على اشتقاق الودائع تبقى محدودة.
٣. يؤدي الاستثمار في المصارف الاسلامية الى امتلاك اصولاً مادية متداوله وثابتة ومنقولة وغير منقولة وهذا يرد عدم الاحتفاظ باحتياطي مقابل حسابات الاستثمار.
٤. المصارف الاسلامية ملزمة باستثمار اموالها والا سيحرم المودعون من بعض الارباح (٣٤) ان نشاطات المصارف الاسلامية تعتمد على معدلات الربح الذي لا يحدد مسبقاً وهذا لا يتطلب كما تقلب اسعار الفائدة. ولا يمكن استبعاد المخاطرة في نشاطاتها لأنها قائمة على نظام المشاركة فهي ترتبط بقرارات الاستثمار وبالعائد المتوقع ومن هنا يمكن القول ان اعتماد نظام المشاركة يقضي الى اثار ايجابية في تحقيق التوسع النقدي الغير تصفحي لأنه لا يقوم على الاقراض بل على الاستثمار الحقيقي المنتج الذي يعتمد على تحقيق ناتج اضافي من خلال الربح(٣٥).

فالاعتماد على نظام المشاركة والمضاربة يساعد على تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار ومن ثم في قيمة النقود للأسباب التالية:-

أ. لا يرتبط قرار الاستثمار في المصارف الاسلامية بفعليات سعر الفائدة.
ب. ينتفي في ضل نظام المشاركة اضافة اسعار الفائدة كتكاليف للإنتاج الذي ينشأ عنه ارتفاع في اسعار السلع.

ت. في ضل نظام المشاركة والمضاربة فإن صاحب المال يحصل على عائد يكافأ مساهمته الفعلية في العملية الانتاجية. وهذا يساعد على ان تكون معظم الاموال في دائرة الفعالية الاقتصادية ويساهم في تحقيق عدالة للتوزيع لأنه لا يؤدي الى تركز الثروة بأيدي فئة قليلة [٣٦].

فأساليب التمويل التي يعمل بها المصرف الاسلامي توجد ارتباطا بين التوسع النقدي والانتاج السلعي بخلاف التمويل بالفائدة.

الإستنتاجات

توصل البحث إلى الإستنتاجات الآتية:

١. ان المصارف الإسلامية تختلف في عملها عن المصارف التجارية وفق الإطار الفلسفي لها.
٢. ان اعتمادها على صيغ المشاركة يجعلها تبحث عن فرص أكبر للتنمية.
٣. انها تقوم بالوساطة المالية على اساس الربح والخسارة لا على اساس اُتراض بفائدة.
٤. يختلف تقسيم الودائع للمصارف الإسلامية عن المصارف التجارية إذ تقبل المصارف الإسلامية حسابات الإستثمار التي شارك المصرف في الربح والخسارة.
٥. ان حسابات الإستثمار غير مضمونه من المصرف الإسلامي كونها تشارك في الربح والخسارة وهي بذلك تنخفض من التوسع النقدي وبالتالي تكون قدرتها على اشتقاق النقود محدودة.
٦. ان أساليب التمويل التي تعمل بها المصارف الإسلامية توجد ارتباطاً بين التوسع النقدي والإنتاج السلعي بخلاف اسلوب القرض بالفائدة.

هوامش البحث

[١] صادق راشد الشمري الصناعة المصرفية الاسلامية، مطبعة الكتاب، بغداد، ص١٥٥.

[٢] صادق راشد الشمري، اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية، مطبعة الكتاب، بغداد، ط ٢٠٠٩.

[٣] رضا صاحب ابو حمد، فائق مشعل قدوري إدارة المصارف، وزارة التعليم، ص٥٧.

[٤] صادق الشمري، اساسيات الاستثمار، مصدر سابق، ص٣٨.

[٥] محمد شيخون: المصارف الاسلامية، دار وائل للنشر، عمـــان- الاردن، ط١، ٢٠٠٢، ص ٨٧.

[٦] عبد الله ابراهيم نزال، محمود حسين الوادي، الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية، دار صنعاء، عمان، ط١، ٢٠١٠، ٥٧.

[٧] عبد الجبار السبهاني، الوجيز في مبادئ الاقتصاد الاسلامي، مطبعة حـــلاوة، اربـــد، ط١، ٢٠١٣، ص١١٣.

[٨] اخلاص باقر النجار، المصارف الاسلامية، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩، ص٧٠.

[٩] صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الاسلامية، مطبعة الكتاب، بغداد، ص ٢٥.

[١٠] محمد ايوب، النظام المالي في الاسلام، اكاديمياً، مؤسسة راشد بن ال مكتوم (٢٠٠٩)، ص ١٥٧.

[١١] عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، ص٤٢.

[١٢] محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الاسلامي، دار الميسرة، عمـــان، ط١، ٢٠١٠، ص١٧٨.

[١٣] عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود، ص ٥٦.

[١٤] احمد زهير شامية، مصطفى حسين، مدخل الى اقتصاديات النقود والمصارف، ص٨٠.

[١٥] موسى ادم عيسى، مصدر سابق ٤٨.

[١٦] ناظم الشمري، ص ٧٢.

[١٧] عبد المنعم السيد علي، ص٦٥.

[١٨] ناظم الشمري ص٧٧.

[١٩] احمد زهير ابو شامية، ص٨٤.

[٢٠] موسى ادم عيسى، ص١١٩.

[٢١] عبد المنعم السيد علي، ص٦٠.

[٢٢] وليد مصطفى شادين، ص١٣١.

[٢٣] خليفة عبيس، التغيرات في قيمة النقود والاثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي، دار النقاش، ط١، ٢٠١١، ص١٢٠.

[٢٤] غازي عناية، التضخم المالي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢، ص٩١.

[٢٥] صالح رضا حسن، تغير قيمة النقود واثرها في سداد الدين في الاسلام، رسالة ماجستير في كلية النجاح الوطنية، فلسطين، ص٤٨.

[٢٦] احمد زهير شامية، مصطفى حسين، مدخل الى اقتصاديات النفط والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ٢٠٠٧، ص ٢٤٥.

[٢٧] محمد باقر الصدر، البنك ؟؟؟الاسلام، دار المعارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط٦١ ١٩٨٠، ص ٩٨.

[٢٨] عبد السلام لفته، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد العراق، ط١، ٢٠١٣، ص ٣١.

٢٩) ناظم الشمري، مصدر سابق، ١٣٥.

[٣٠] رضا صاحب ابو حمد، فائق مشعل، ادارة المصارف، د.ت.ط، ص ٢٠٦.

[٣١] ينظر: عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، مصر، ٢٠١٠، ص٣٧٦.

[٣٢] احمد ابراهيم منصف، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية اسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ص٣٣٥.

[٣٣] وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، والمعهد العالي للفكر الاسلامي، نرجيا، الولايات المتحدة الامريكية، ط١، ٢٠٠١، ١٣٠.

[٣٤] وليد مصطفى شاويش، ٣٠٧.

[٣٥] المصدر نفسه، ٤٢٣.

[٣٦] موسى ادم عيسى، اثر التغيرات في النقود معالجتها في الاقتصاد الاسلامي، رسالة ماجستير في جامعة ام القرى،١٩٨٥، ص١٣٨.

المصادر

١. صادق راشد الشمري الصناعة المصرفية الاسلامية، مطبعة الكتاب، بغداد.

٢. صادق راشد الشمري، اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية، مطبعة الكتاب، بغداد.

٣. رضا صاحب ابو حمد، فائق مشعل قدوري إدارة المصارف، وزارة التعليم.
٤. محمد شيخون: المصارف الاسلامية، دار وائل للنشر، عمان- الاردن، ط١، ٢٠٠٢.
٥. عبد الله ابراهيم نزال، محمود حسين الوادي، الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية، دار صنعاء، عمان، ط١، ٢٠١٠.
٦. عبد الجبار السبهاني، الوجيز في مبادئ الاقتصاد الاسلامي، مطبعة حلاوة، اربد، ط١، ٢٠١٣.
٧. اخلاص باقر النجار، المصارف الاسلامية ن دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩.
٨. محمد ايوب، النظام المالي في الاسلام، اكاديمياً، مؤسسة راشد بن ال مكتوم (٢٠٠٩).
٩. عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية.
١٠. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الاسلامي، دار الميسرة، عمان، ط١، ٢٠١٠.
١١. احمد زهير شامية، مصطفى حسين، مدخل الى اقتصاديات النقود والمصارف.
١٢. خليفة عبيس، التغيرات في قيمة النقود والاثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي، دار النقاش، ط،٢٠١١.
١٣. غازي عناية، التضخم المالي، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٢.
١٤. صالح رضا حسن، تغير قيمة النقود واثرها في سداد الدين في الاسلام، رسالة ماجستير في كلية النجاح الوطنية، فلسطين.
١٥. محمد باقر الصدر، البنك اللا ربوي في الاسلام، دار المعارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط٦١، ١٩٨٠
١٦. عبد السلام لفته، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد العراق، ط١، ٢٠١٣.

١٧.عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، مصر، ٢٠١٠.
١٨.احمد ابراهيم منصف، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية اسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.
١٩.موسى ادم عيسى، اثر التغيرات في النقود معالجتها في الاقتصاد الاسلامي، رسالة ماجستير في جامعة ام القرى،١٩٨٥.